

Document: EB2010/100/R.31
Agenda: 20(a)(i)
Date: 11 August 2010
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس عشر بعد المائة

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Bambis Constantinides

مدير شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2054
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة المائة
روما، 15-17 سبتمبر/أيلول 2010

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس عشر بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي تم النظر فيها خلال الاجتماع الخامس عشر بعد المائة للجنة الذي عقد في 2 يوليو/تموز 2010.

جدول الأعمال المؤقت لاجتماعي لجنة مراجعة الحسابات السادس عشر بعد المائة والسابع عشر بعد المائة

2- في الدورة التاسعة والتسعين للمجلس التنفيذي التي عُقدت في أبريل/نيسان 2010، فوض المجلس لجنة مراجعة الحسابات بأن تستعرض، وفقاً لما يترأى لها، أي قضية لها علاقة بالإدارة المالية والإشراف الداخلي في الصندوق، يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً عنها بموجب اتفاقية إنشاء الصندوق واللوائح المالية للصندوق، وبأن تحيط المجلس علماً بالمسائل المختارة للنظر فيها بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الشأن.

3- وعقب النظر في قائمة البنود المتصلة بالإدارة المالية والإشراف الداخلي في الصندوق والمستمدة من جدول الأعمال المؤقت لدورتي المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2010، قررت اللجنة التنفيذية استعراض البندين التاليين في اجتماعها السادس عشر بعد المائة في سبتمبر/أيلول، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول:

- الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2011، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2011 وخطته الإشارية للفترة 2012-2013؛
- شروط وأحكام الإفراض في الصندوق - الشروط المتشددة.

4- وتقرر أن يكون تاريخ عقد اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول هو يوم 13 سبتمبر/أيلول 2010. ونظراً لقربه من تاريخ عقد دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول، فقد اتفق على أن يقدم رئيس اللجنة تقريراً شفويًا عن مداورات الاجتماع في أثناء انعقاد دورة المجلس.

5- وذكر بعض ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، من غير أعضاء لجنة مراجعة الحسابات والذين يحضرون الاجتماع كمراقبين، لجنة مراجعة الحسابات بطلبي المجلس التنفيذي بأن تنظر اللجنة في اللجوء إلى الجلسات المغلقة وبأن تتيح الوثائق التي تتم مناقشتها في اجتماعات اللجنة لجميع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي على موقع المجلس التنفيذي المقيد. وأيدت اللجنة الطلب الأخير ودعت الإدارة إلى أن تأتي إلى اجتماع اللجنة في سبتمبر/أيلول باقتراح واضح، استناداً إلى استعراض قانوني وتقني شامل لهذه المسألة.

تقرير المراجع الخارجي عن الضوابط الداخلية وإجراءات المحاسبة

- 6- افتتح الرئيس المناقشة، ودعا شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى عرض تقريرها بشأن الضوابط الداخلية وإجراءات المحاسبة. وتتمثل القضايا والتوصيات الرئيسية التي أفيد عنها فيما يلي:
- نظام القروض والمنح - الحاجة إلى تحسين اندماجه في نظام PeopleSoft القائم؛
 - الأتمتة - الحاجة إلى أتمتة حسابات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومحاسبة القيمة العادلة؛ والتوصية بالنظر في هاتين المسألتين لدى تصميم وتطوير نظام المنح والقروض الجديد؛
 - تكنولوجيا المعلومات - بعض القضايا المتعلقة بالبيئة العامة للرقابة مثل إدارة تغيير نظام القروض والمنح الحالي، و PeopleSoft في إدارة التغيير، وأمن تكنولوجيا المعلومات، وتوافر نظم الإنتاج.
 - إقراض السندات - المخاطر المستمرة في هذه العمليات واقتراح النظر في إزالتها تدريجياً؛
 - المنح - مسألة احتساب المنح كنفقات عندما يعلن عن تنفيذها وكيفية تأثيرها على القوائم المالية (نظراً لأن منح الصندوق في تزايد، ولا سيما في ظل إطار القدرة على تحمل الديون)، ومسألة فرض الإشراف والرصد والرقابة على استخدام المنح فور صرفها للمستفيدين منها.
- 7- وأحاطت كبيرة موظفي المالية والإدارة اللجنة علماً بأن الإدارة كانت على علم تام بتوصيات شركة برايس ووترهاوس كوبرز، وأنها قبلتها، وأن ثمة إجراءات قد اتخذت بالفعل أو يجري اتخاذها للتخفيف من المخاطر ذات الصلة. وذكّرت اللجنة بالتعهد بالانتقال إلى التصديق من مراجع مستقل على الضوابط الداخلية المفروضة على الإبلاغ المالي، وذكّرت أن اللجنة سوف تزود بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز. وأما دواعي القلق المتعلقة بالدمج في برنامج PeopleSoft، والقيود التشغيلية لأسلوب المحاسبة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعمليات أتمتة محاسبة القيمة العادلة، فمن المتوقع حلها ودمجها بالكامل لدى تصميم نظام المنح والقروض الجديد الذي يجري تطويره حالياً. واقتُرح تقديم أحدث المعلومات عن العلامات البارزة لمشروع المنح والقروض في الاجتماعات المقبلة للجنة مراجعة الحسابات.
- 8- وفي ما يتعلق بقضية إقراض السندات، أحاطت كبيرة موظفي المالية والإدارة اللجنة علماً بتقليص حجم إقراض السندات، وبالمستوى المستهدف الذي تم التوصل إليه في أغسطس/آب 2009. وذكّرت أن الهدف من ذلك يتمثل في التخلي عن إقراض السندات بالكامل بحلول نهاية عام 2010.
- 9- وبعد الحصول على إيضاحات من شركة برايس ووترهاوس كوبرز ومن الإدارة بشأن المحاسبة والإشراف المتعلقين باستخدام المنح، طلبت اللجنة عقد مقارنة مع سياسات وممارسات المحاسبة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- 10- وأكد مدير شعبة المراقب والخدمات المالية مجدداً أن الإدارة تنظر في قضية المحاسبة الخاصة بالمنح، ولا سيما في ظل الاتجاه المتزايد نحو إطار القدرة على تحمل الديون. وأحاطت اللجنة علماً وأكد لها أنه

على الرغم من معاملة المنح كنفقات في القوائم المالية، فإن الرصد والمراقبة الممارسين بشأن الأموال المصروفة مماثلان تماماً للرصد والمراقبة بشأن برنامج القروض.

11- ووجهت اللجنة الشكر لشركة برايس ووترهاوس كوبرز، وأحاطت علماً بالتقرير.

مذكرة استراتيجية مراجعة الحسابات التي أعدها المراجع الخارجي للسنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2010.

12- افتتح الرئيس المناقشة بإحاطة لجنة مراجعة الحسابات بأن شركة برايس ووترهاوس كوبرز أبلغت الإدارة بأن الرسوم التي ستتقاضاها لمراجعة الحسابات لعام 2010 ستكون مماثلة لما كانت عليه في عام 2009، باستثناء تعديل علاوة غلاء المعيشة. وبالتالي، فلن تحتاج اللجنة إلى استعراض مقترح رسوم مراجعة الحسابات لعام 2010 والموافقة عليه.

13- وقدمت شركة برايس ووترهاوس كوبرز عرضاً عاماً لاستراتيجيتها في مراجعة الحسابات لعام 2010. وأوضحت أن الأهداف والمسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق المراجع الخارجي تتمثل في التعبير عن رأي بشأن القوائم المالية الموحدة ولفت انتباه الإدارة لأي أوجه قصور مؤثرة في نظام الضوابط الداخلية تكتشفه نتيجة لعملها في مراجعة الحسابات. أما إدارة الصندوق، فهي مسؤولة من الناحية الأخرى عن إعداد القوائم المالية؛ وإرساء ضوابط داخلية فعالة على الإبلاغ المالي، وإدارة هذه الضوابط؛ وضمان الامتثال للقوانين واللوائح واجبة التطبيق؛ وتزويد المراجعين الخارجيين بجميع السجلات والمعلومات المطلوبة؛ وتقديم خطاب التمثيل.

14- وجرت مناقشة أكثر تفصيلاً لمذكرة استراتيجية مراجعة الحسابات التي أعدها المراجع الخارجي (التي لم تكن متاحة للإدارة) في جلسة مغلقة للجنة مع شركة برايس ووترهاوس كوبرز.